بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX العدد ١٢٠، يناير ١٩٩٣م / رجب ١٤١٣هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

الأمير يلغي الدستور ويقر احكام الطوارىء

اذا كان هناك من بنى آمالاً كبيرة على ما تحويه جعبة امير البحرين في السادس عشر من ديسمبر الماضي، فلا شك انه قد اصيب بخيبة امل كبرى، واذا كان هناك من كان يراهن على حسن نوايا الحكومة تجاه الشعب، فلا بد انه ادرك خسارة رهانه وسذاجة تفكيره، واذا كان هناك من كان يعتقد ان دروس العقد الماضي قد تركت اثراً على طريقة تفكير السلطة باتجاه البحث عن ارضية مشتركة للعمل الوطني، فهو الآخر سيكون من اكثر الناس استياءاً من الخطاب الاميري في ما يسمى «العيد الوطني» الشهر الماضي. فأي من الطموحات لم يتحقق، وتأكدت المقولة بان الوضع السياسي في البحرين سوف يبقى محتقناً في الوقت الحاضر وحتى اشعار آخر. وبالاضافة الى ذلك فان الحقبة المقبلة لن تكون افضل حالاً مما سبقها، بل لعلها ستكون اسوأ بسبب رغبة الامير في احكام قبضته على شؤون البلاد ومحاولته شراء الضمائر والذمم والغاء وجود الشعب كقوة تضمن لها كافة الشرائح والمواثيق الدولية قدراً من الحقوق والمواقع في تسيير شؤون البلاد بشكل ينسجم مع تطلعات ابنائها وتوجهاتهم السياسية والفكرية.

ومما زاد الطين بلّة، ان امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، قد قرر الغاء دستور البلاد عملياً، مؤكداً عدم رغبة آل خليفة في الالتزام بما سبق ان التزمت به تجاه الشعب، وبذلك لم يعد هناك ما يمكن الاحتكام اليه في حالة الاختلاف. ولعل السبب في ذلك يعود الى ان السلطة الحاكمة تدرك حجم مخالفاتها الدستورية والقانونية وان الاحتكام الى الدستور سوف يظهر مدى تلك المخالفات، الامر الذي سوف يقلل مصداقية العائلة الحاكمة امام شعبها وامام العالم. وبالغاء الدستور تستمر البلاد محكومة بحالة الطوارىء، ولا احد يعلم غير الله الى اين تتجه الامور بعد ذلك في ظل الاستبداد السلطوي ونزعة آل خليفة الى التنصل من التزاماتها الدستورية تجاه الشعب. والمعروف ان البديل عن العمل الدستوري هو حالة الفوضى السياسية والتي تؤدي الى الاضطراب وتكرس حالة التمرد الشعبي وربما العنف واللجوء الى استعمال القوة لحل الخلافات. وحتى الآن فقد اقتصر استعمال العنف على جانب السلطة حيث مارسته بابشع صوره وقتلت العديد من ابناء الشعب في السجون بحجة محاربة التطرف والاصولية. وكان الاولى بها والاكثر قبولاً لدى الرأي العام العالمي القبول بالعمل الدستوري والخروج بالبلاد من حالة الطوارىء التي حكمت البلاد منذ حل المجلس الوطني المنتخب في صيف عام ١٩٧٥. وتدرك الحكومة جيداً ان الاوضاع لم تصل الى ما وصلت اليه الا بسبب تغييب العمل الدستوري وفشل الامير في الالتزام بوعده الذي تضمنه الدستور والذي نص على وجوب اجراء انتخابات نيابية جديدة في غضون شهرين من حل المجلس.

ان هذه الردة الخليفية عن العمل الدستوري لا يسترها الاجراء الذي اعلن عنه الامير في يوم عيد جلوسه وهو انشاء مجلس شورى من ثلاثين عضواً يعينهم بنفسه ويقرر لهم كيف يتصرفون وماذا يناقشون ويعطي لنفسه حق فصل اي منهم حين يتجاوز الحدود المرسومة له في النقاش. وبهذا الاجراء كشفت حكومة آل خليفة عن نواياها امام العالم، ولن يستطيع احد تبرير ذلك خصوصاً في مرحلة التوجه الدولي نحو العمل الدستوري والبرلماني، ولن تستطيع قوة في الارض تبرير تكديس كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد عائلة واحدة تفرض ما تريده على الشعب وتلغي دور المواطنين السياسي. والواضح هنا ان السلطة هي البادئة بالتحرش واللغط والفوضى، فلا بديل للدستور سوى الفوضى السياسية، وهو الامر الذي ينطوي عليه القرار الاميري بانشاء مجلس شورى خارج الدستور. واذا كانت الحكومة تعتزم اقناع الشعب بان هذا الاجراء خطوة الى الامام فانها ستفشل في ذلك لان هناك ادراكاً شعبياً بان تعيين مجلس الشورى خطوة الى الوراء والغاء دستور البلاد، وقد عبر الكثير من المواطنين على اعلان ذلك بانه يوم اسود في تاريخ البلاد، كما رفض الكثيرون من الفيارى من ابناء البلد الانضمام الى المجلس المعين برغم التهديدات التي وجهها رئيس الوزراء الى الاشخاص الذين عرض عليهم الانضمام الى المجلس. وحتى بين الاشخاص الذين

البقية على صفحة ٤

اعتقالات بالجملة لمنع المطالبة بالديمقراطية

* استدعت المخابرات في ١٩٩٢/١٢/١٥ كلا من السيد جعفر والسيد حميد والسيد ابراهيم والسيد يونس من منطقة سار (وهم من المعتقلين سابقاً) وحققت معهم حول الملصقات المطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين، وتم الافراج عنهم بعد ذلك.

* وفي ١٩٩٢/١٢/١٩ تم اعتقال عبد النبي احمد الطريفي (متزوج وله ابن واحد) ويبلغ من العمر ٢٨ سنة من قرية بني جمرة بتهمة الصاق لافتات تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين. وقامت المخابرات بالاتصال بمحل عمله في وزارة الزراعة وامرت بفصله ولا يزال رهن الاعتقال.

* كما تم اعتقال خليفة عبد الله خليفة (صحفي يعمل في جريدة الاضواء) وهو احد الاشخاص الذين وقعوا على العريضة المقدمة للامير في منتصف شهر نوفمبر الماضي المطالبة باعادة المجلس الوطني. وافرج عنه بعد يوم من الاعتقال والتحقيق والتعذيب الشديد.

* وفي الوقت نفسه تم اعتقال خمسة اشخاص من منطقة النعيم وافرج عن ثلاثة فقط.

* كما تم اعتقال اربعة اشخاص من بني جمرة بتاريخ ٩٢/١٢/٢٦ وهم حسن محمد حبيب، جعفر محمد حبيب مرزوق، سيد عدنان سيد رضا وعبد الامير عبد الوهاب. وتم الافراج عنهم في اليوم نفسه بعد اهانتهم وتعذيبهم.

* وتم اعتقال السيد حسين الغريفي (رجل كبير في السن) حيث امرته المخابرات بعدم القيام باي نشاط ديني في مأتم النعيم الغربي (الذي يرأسه) الا بعد رخصة من وزارة الداخلية.

* ومن جانب آخر اعتقلت المخابرات مواطناً تونسياً يعمل في البحرين منذ ثمانية شهور واسمه فرحان بن وداي وسلمته للسلطات التونسية بتهمة نشاطه الاسلامي في تونس والبحرين.

* وفي ٩٢/١٢/٢٩ استدعت المخابرات الشيخ علي جاسم الجمري (احد الموقعين على العريضة المطالبة باعادة البرلمان) ورائد سلمان الخواجة من المنامة وحققت معهما لمدة يوم واحد.

اما الذين نالهم «العفو الاميري» في عيد جلوسه فهم ستة سجناء سياسيين، خمسة منهم كانوا قد اكملوا مدد الاحكام الظالمة. اما السادس فقد افرج عنه قبل ٤ سنوات من انتهاء حكمه وهو من ضمن مجموعة الـ ٧٣ الذين اعتقلوا عام ١٩٨١. اما السبب في الافراج عنه فلان المعتقل قد اصيب بامراض نفسية نتيجة التعذيب الخليفي سبب له انفصاماً في الشخصية.

منظمة المادة ١٩: حان وقت التغيير

بعثت منظمة المادة ١٩ برسالة الى امير البلاد تحثه فيها على الاستجابة للمطالب الدولية والوطنية بالانفتاح السياسي وتوفير الحريات السياسية والمدنية لشعب البحرين بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية.

وقالت «المادة ١٩» انه لم يجر في البحرين اي انتخابات بلدية او برلمانية منذ تعليق المواد الاساسية عام ١٩٧٥.

وان السلطات البحرينية تحرم شعب البحرين من حقوقه الاساسية. وان الاشخاص الذين حاولوا ممارسة حقهم الطبيعي تم اعتقالهم وتعذيبهم وسجنهم بصورة انفرادية عادة بدون تهمة او محاكمة، ويصل الامر الى درجة القتل.

وتنتهز منظمة المادة ١٩ السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٢ يوم العيد الوطني وتقدم مطالبها التالية:

١ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين الذين سجنوا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في التعبير عن الرأي، حرية التجمع، لا سيما اولئك الذين سجنوا منذ عدة سنوات بدون محاكمة او تهمة.

٢ ـ الاعلان عن سياسة حاسمة لمنع التعذيب والمعاملات السيئة والمخلة بالكرامة، والتحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية وغير الانسانية لا سيما تلك الحالات التي حدثت فيها الوفاة اثناء الاعتقال ومحاكمة من تثبت ادانتهم بممارسة التعذيب.

٣ ـ الغاء قانون امن الدولة الصادر عام ١٩٧٤ الذي يعطي الصلاحية لوزير الداخلية ان يأمر باعتقال وسجن وتفتيش اماكن العمل والمنازل وضبط ممتلكات الاشخاص المشتبه بقيامهم باعمال او اقوال تخل بامن الدولة، والذي يعطي الصلاحية كذلك لاعتقال الافراد لمدة ثلاث سنوات بدون محاكمة.

٤ ـ اجراء انتخابات حرة للمجالس البلدية والمجلس التشريعي الوطني، وكخطوة اولى الغاء المرسوم الذي علق المواد الدستورية المتعلقة بصلاحيات المجلس الوطني.

٥ ـ الاعتراف بحق المواطنين في حرية تشكيل الجماعات والنقابات والاحزاب السياسية، وعلى الخصوص الغاء قانون الجمعيات لعام ١٩٨٩ الذي يحد من هذه الحقوق الاساسية.

٦ ـ التوقيع على المعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لا سيما المادة ١٩ الداعية لضمان حرية التعبير عن الرأي والمصادقة على البروتوكلات الطوعية التي تعطي الحق للافراد للمرافعة ضد انتهاكات حقوق الانسان.

مجلس الشورى معيّن وسرّي للغاية

لم يفاجئ الامير شعبه في كلمته بمناسبة عيد الجلوس في ١٦ ديسمبر ١٩٩٢ عندما اعلن عن عزمه على تعيين «مجلس للشورى في البلاد يضم نخبة من رجال الوطن المخلصين من ذوي الكفاءة والخبرة في مختلف مجالات العمل الوطني للمساهمة في تقديم المشورة والرأي - استرشاداً في الامر - وذلك لترشيد مسيرتنا الوطنية ومعاونه الدولة ومؤسساتها في وضع الخطط والسياسات والبرامج المتعلقة بالنشاط الحكومي، والنظر في مساره وأدائه». الموضوع كان معروفاً ومرفوضاً لدى كافة القطاعات والاتجاهات. هذا ما شهدت عليه العريضة التي قدمت للامير في منتصف نوفمبر ١٩٩٢ وطالبت باعادة المجلس المنتخب.

وفي ١٩٩٢/١٢/٢١ نشرت جريدة «الايام» الامر الاميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ متضمناً ٣٢ مادة بخصوص مجلس الشورى وتكوينه وصلاحياته..

المادة ٢ تقول: «يختص المجلس (مجلس الشورى) بابداء الرأي والمشورة في الامور التالية: مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها الى الامير للتصديق عليها واصدارها، السياسة العامة للدولة التي يعرضها مجلس الوزراء من النواحي السياسية أو الاقتصادية او الثقافية او الاجتماعية او الادارية، الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين ادائها، وسائل تنمية القطاع الاقتصادي في البلاد وسبل تطويرها وعلاج ما قد يعرقل مسيرتها من معوقات، اية امور اخرى يرى مجلس الوزراء اخذ رأي المجلس بشأنها».

مجلس الشورى بحسب المادة الثانية اذن يأتي دوره بعد ان يقر مجلس الوزراء امرا ويشرعه، اي ان مجلس الوزراء يستمر في ممارسة اعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد، خلافاً لما ورد في المادة ٢٢ من دستور الدولة التي تقول: «يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية»، وان «السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني (المنتخب) وفقاً للدستور».

كما ان التعيين يخالف المادة ٤٢ من الدستور التي نصها: «لا يصدر قانون الا اذا اقره المجلس وصدق عليه الامير» وكذلك المادة ٤٣ التي تنص على وجوب انتخاب اعضاء المجلس الوطني. وهذا يعني ان المادة الخامسة من الامر الاميري التي تشترط في العضوية تعيين الامير خارجة على دستور البلاد.

المادة ٢٠ من الامر الاميري تعطي الصلاحية للامير بان يحل مجلس الشورى بدون اية شروط، وهذا خلافاً للمادة (٦٥) من الدستور التي تضع شروطا لحل المجلس المنتخب. وعلى اي حال لم يلتزم الامير بتلك الشروط الداعية لاعادة الحياة البرلمانية خلال شهرين من حل المجلس المنتخب فليس من المستغرب ان يعطي لنفسه حق حل مجلس معين بدون شروط.

وبينما تدعو المادة ٥٤ من دستور البلاد لانتخاب رئيس المجلس المنتخب، يحرم الامير اعضاء المجلس المعينين حتى من انتخاب رئيسهم، حيث تنص المادة السادسة من الامر الاميري: «يصدر امر اميري (آخر) بتعيين رئيس للمجلس من بين اعضائه».

المادة ٢١ من الامر الاميري حرّفت ايضاً القسم الذي يؤديه عضو المجلس اذ يقول النص «اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للوطن وللامير وان احترم القانون، وان اؤدي عملي بالامانة والصدق».

بينما تنص المادة ٥٣ من الدستور على ان يؤدي اعضاء المجلس المنتخب القسم كما يلي: «اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للوطن وللامير وان احترم الدستور وقوانين الدولة وانود عن حريات الشعب ومصالحه وامواله واؤدي اعمالي بالامانة والصدق».

الفرق بين القسمين ان العضو المعين لا يقسم على احترام الدستور والذود عن حريات الشعب ومصالحه، وفي ذلك اداة للمجلس المعين.

واصل الامير اوامره الاميرية بعد ذلك واصدر امراً بشأن النظام الداخلي لسير العمل في مجلس الشورى. تقول المادة ٢٥ من النظام الداخلي «جلسات المجلس غير علنية، ولا يجوز ان يحضرها احد من غير الاعضاء الا الوزراء والامين العام ومن يأذن لهم المجلس بذلك من موظفيه او موظفي الحكومة او خبرائها». هذا بخلاف المادة ٥٦ من دستور البلاد التي تنص على ان «جلسات المجلس الوطني علنية ويجوز عقدها سرية بناءاً على طلب الحكومة او رئيس المجلس او عشرة اعضاء وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

المادة ٥٩ من النظام الداخلي تنص ان «يكون اخذ الرأي بطريق رفع اليد، فان لم تتبين الاغلبية على هذا النحو او ثار خلاف حولها اخذت الآراء بطريق المناداة على الاعضاء باسمائهم». وهذا يعني ان هؤلاء الاشخاص المعينين لا يملكون حرية ابداء رأيهم فيما لو خالفوا الحكومة حتى داخل المجلس الذي يعقد جلسات سرية. واذا تجرأ احد على ذلك وكرر الامر فانه يصبح مستهدفاً، لان اي امر يصوت عليه لا يتم الا برفع اليد. اما المادة ٥٩ (نفس الرقم) من الدستور فتقول «.. وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين..» بدون فرض اسلوب رفع اليد على الاعضاء.

المجلس المعين ليس له اي دور في منح او سحب الثقة من اي وزير بخلاف المجلس المنتخب الذي ينص عليه الدستور. والمجلس المعين لا يتحكم في جدول الاعمال، بل ان المواضيع يقررها مجلس الوزراء.

وفي المجلس المعين لم يثق الامير حتى بالاشخاص المعينين الذين لم «يتعلموا» كيف ينصاعون للسيادة الخليفية ولذلك عين الامير وزير المواصلات ابراهيم محمد حسن حميدان رئيسا للمجلس لضبط شؤونه حسب ما تجري عليه امور مجلس الوزراء حيث يسيطر رئيس الوزراء عليه بقبضة حديدية منذ تأسيسه قبل عشرين عاماً.

اما الاعضاء الذين عينهم الامير والذين سيجتمعون مرة واحدة في الاسبوع فهم ثلاثون عضواً (خمسة عشر من الشيعة وخمسة عشر من السنة) والمعينون الشيعة هم:

ابراهيم محمد حسن حميدان، احمد منصور العالي، تقي محمد البحارنة، جاسم محمد ابراهيم الصفار، حميد الحاج محمد العريض، الشيخ عبد الحسين الشيخ خلف العصفور، عبد النبي عبد الله الشعلة، د. فيصل سعيد الزيرة، محمد حسن كمال الدين، محمد حسن ديواني، د.شوقي الدلال، علي صالح عبد الله صالح، عبد الغفار عبد الحسين عبد الله، علوي السيد مكي الشرخات، محمد عبد الله المطوع.

والمعينون السنة هم:

احمد سلمان كمال، الشيخ ابراهيم المحمود، جاسم فخرو، جلال محمد جلال، جمال فخرو، خليفة البنعلي، خليفة الظهراني، راشد الزياني، عبد الله بن هندي، علي المسلم، فاروق المؤيد، فوزي كانو، د. علي مطر، محمد المناعي، ومحمد ملا هرمس.

الامير يخرق مواد الدستور

تتبجح اعلاميات وزارة الاعلام وتبالغ كثيراً عندما تحاول وصف النظام الحاكم في البحرين. والعبارة المفضلة لطارق المؤيد ومستشاريه هي: «نظام الحكم في البحرين دستور اميري»، اي ان الامير يمارس صلاحياته بحسب الدستور، ولو سأل شخص ما احد المسؤولين عن المواد الدستورية التي من المفترض ان تشرح اساسيات الحكم فليس من المستغرب ان لا يحصل على رد وليس من المستغرب اذا اكتشف ان المسؤول لم يطلع على الدستور وان الدستور لم يتم طبعه وتوزيعه على المكتبات او المدارس بعد نفاذ نسخ الطبعة الاولى له بعد اصداره في ٩ يونيو ١٩٧٣.

السبب في ذلك معروف لكل من حالفه الحظ وتمكن من الحصول على نسخة من الدستور والاطلاع عليه.

فالامير لا يلتزم الا بالمادة الاولى فقرة (ب) و (ج) التي تنص على ان «حكم البحرين وراثي.. الخ». اما ما تبقى من مواد الدستور البالغ عددها ١٠٩ فلم يكترث بها الامير ولم يتردد في اي وقت من الاوقات في التغاضي عنها بل وسحقها اذا تطلب الامر. وللتدليل على ما نقول نورد الامثلة التالية من مواد الدستور لتوضيح مدى الخروج على تلك المواد:

مادة ١٦ (أ): «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في اداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولى الاجانب الوظائف العامة الا في الاحوال التي يبينها القانون». الدولة لا توظف الاجانب في الوظائف العامة (كديوان الموظفين والوزارات) فحسب وانما تسلطهم على رقاب الشعب باعطائهم الصلاحيات الواسعة في اجهزة حساسة وخطرة مثل جهاز المخابرات والقوات الخاصة وقوة الدفاع. هؤلاء الاجانب يمارسون التحقيق والتعذيب بحق ابناء الوطن لحساب القبيلة الحاكمة.

مادة ١٧ (ج): «يحظر ابعاد المواطن عن البحرين او منعه من العودة اليها». المواطنون المبعدون والممنوعون من العودة هم حديث الشارع واسماؤهم معروفة لدى منظمات الدفاع عن حقوق الانسان في العالم. وما حصل للسيد عبد الله الغريفي قبل شهرين ليس الا حلقة من مسلسل ابعاد المواطنين عن وطنهم.

مادة ١٩ (أ): «الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون. (ب) لا يجوز القبض على انسان او توقيفه او حبسه او تفتيشه او تحديد اقامته او تقييد حريته في الاقامة او التنقل الا وفق احكام القانون وبرقابة من القضاء. (ج) لايجوز الحجز او الحبس في غير الاماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لرقابة السلطة القضائية. (د) لا يعرض اي انسان للتعذيب المادي او المعنوي، او للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول او اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب او بالاغراء او لتلك المعاملة او التهديد بأي منها». يشتاط المرء غضبا عندما يقرأ ما تعطيه هذه المادة الدستورية للمواطن من حقوق وما يجري في سجون البحرين من تعذيب واهانة واعتداء على الشرف وتلفيق التهم واصدار الاحكام المجحفة المعتمدة اساسا على الاعترافات المسحوبة من المتهم في غرفة التعذيب. وتقارير منظمة العفو الدولية وادانة لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في فبراير الماضي لحكومة البحرين اكبر دليل على تردي الاوضاع المتعلقة بحقوق الانسان.

مادة ٢٢: «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الاديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد». حرية الضمير مطلقة فقط للاجانب في الكنائس والمعابد. اما اهل البلد فيعانون من ملاحقة افراد القسم الخاص والمخابرات والاعتقال والتحقيق عندما يترددون على المساجد ويقيمون مواكب العزاء الحسيني.

مادة ٢٣: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والاوضاع التي يبينها القانون». حرية الرأي مكفولة اذا كان الحديث ينحصر عن قضايا المرور والمجاري والطرق وما اشبه ذلك. اما من يحاول التطرق الى موضوع آخر صغر ام كبر يلمس قضية سياسية فان مصير - من اتى بهذه - الاقوال السجن ثلاث سنوات دون محاكمة» وذلك تطبيقا لقانون امن الدولة.

مادة ٢٤: «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون». انعدام حرية الصحافة لا يحتاج الى دليل سوى النظر الى ما كانت عليه البحرين قبل اربعين عاما عندما كانت الريادة الصحافية في الخليج للبحرين. اما الان فالسلطة تسيطر عبر وزارة الاعلام على صحيفتين يوميتين وعدد بسيط من المجلات الاسبوعية جميعها تنشر نفس الاخبار التي تتحدث عن مقابلات الامير

قمة ابو ظبي زادت مستقبل مجلس التعاون غموضاً

هناك شبه اجماع بين المراقبين السياسيين على ان اهم ما حدث في القمة الثالثة عشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كان حصول الاجتماع نفسه بحضور الزعماء الستة. اذ لم يكن متوقعاً انعقاد القمة بكل اعضائها بسبب الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر، وكان واضحاً حتى الساعات الاخيرة قبيل انعقاد قمة ابو ظبي ان دولة قطر لن تحضر القمة بعد ان قاطعت الاجتماعات الوزارية التي عقدت في الاسابيع التي سبقت القمة ومنها اجتماع وزراء داخلية دول المجلس الذي عقد في الرياض واجتماع وزراء الدفاع في الكويت وآخرها اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في ابو ظبي. وقد فشلت كل المحاولات للاصلاح بين الرياض والدوحة سواء التي قامت بها دول المجلس مثل عمان والكويت والامارات ام التي قامت بها جهات عربية اخرى مثل الملك المغربي الحسن الثاني. المشكلة كانت تتمثل في الاصرار السعودي على عدم الانسحاب من مركز الخفوس القطري الذي احتلته القوات السعودية في نهاية سبتمبر الماضي والذي قتل فيه جنديان تابعان للقوات القطرية. اما قطر فكانت تصر على الانسحاب السعودي بعد ان الغت الاتفاق الحدودي الموقع بين البلدين عام ١٩٦٥، ولم تقبل باي حل وسط نظراً لما تعتقده من سوء النوايا السعودية.

الرياض في هذا الوضع واجهت احلك ازماتها منذ زمن طويل. فأي تنازل لقطر يعني الاعتراف بخطأ تصرفها اساسا وينطوي على ابعاد سياسية اقليمية غير قليلة حيث تتعدد بؤر الصراع الحدودي بين الرياض وجاراتها. ومن جهة اخرى كانت ترى في الانسحاب القطري من مجلس التعاون انهياراً للانجاز السياسي الاقليمي الوحيد خلا ستين عاماً من الحكم السعودي في الجزيرة العربية. وكانت الرياض تحاول الضغط على الدوحة من خلال شبكتها الاعلامية العملاقة ونفوذها المالي في العالم العربي، ولم تتوقع ان يكون رد الفعل القطري بالقوة التي كان عليها. وفي الاسبوعين الاخيرين اللذين سبقا انعقاد قمة ابو ظبي (٢٢ ـ ٢٤ ديسمبر الماضي) كانت الحكومة السعودية تقلب البدائل المتوفرة امامها، ويبدو ان رأيها استقر على الانسحاب من مركز الخفوس مؤقتاً لكي تتوفر ظروف حضور قطر القمة. وهكذا كان. ولم يكن تدخل الرئيس المصري، حسني مبارك، الا بناءاً على رغبة سعودية في ايجاد صيغة تحفظ ماء الوجه وتمنع زيادة التمزق في الصف الخليجي. ولهذا اعتبر حضور قطر قمة ابو ظبي اهم انجاز حققته القمة التي بذلت دولة الامارات العربية عليها اموالاً طائلة وحاولت استغلالها لتحقيق موقف خليجي داعم لها في خلافها مع ايران حول الجزر الثلاث.

وحيث ان انعقاد القمة بكامل اعضائها كان اهم ما حصل في قمة ابو ظبي، كما اسلفنا، فقد عكس البيان الختامي برودا شديداً في الاجواء الخليجية، ويبدو ان العمانيين كانوا غير متفائلين بالقمة منذ البداية حيث وصفت جريدة «عمان» اليومية القمة بانها «قمة باردة في اجواء سياسية ساخنة». ويعكس الموقف العماني انزعاجاً من اضطراب الموقف الخليجي تجاه اهم قضية قام المجلس اساساً من اجل حلها وما تزال الهاجس الاكبر للحكام، وهي مسألة الامن الخليجي. صحيح ان الامريكيين تدخلوا لانقاذ الحكومات من بطش صدام حسين بعد احتلاله الكويت، ولكن استمرار ضعف البنية الخليجية على الصعيدين الامني والعسكري يسبب قلقاً مستمراً للحكام انفسهم من جهة وللقوى الدولية المستفيدة من بقاء الانظمة الحالية في المنطقة. والحل لا يتحقق بتكديس السلاح في ترسانة ضخمة ينفق عليها مليارات الدولارات سنوياً طالما بقيت البنية السياسية هشة كما هي عليه الآن. ويكفي للتدليل على هشاشة الوضع الخليجي الاشارة الى اثر موقف قطر قبيل انعقاد القمة حيث كاد ذلك الموقف يقضي على المجلس برمته. وبالتالي فان ما ينفق على السلاح (بلغ ١٨ مليار عام ١٩٨٢ و٢٣,٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ و٣٩,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ و٤٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩١) لن يحقق الاستقرار في المنطقة مادام الخلاف يدب بين العوائل الحاكمة من جهة وبينها وبين شعوبها من جهة اخرى.

البيان الختامي لقمة ابو ظبي احتوى على الموقف الخليجي من عدد من القضايا ليس بينها ما يعتبر انجازاً ضخماً، وما هو مهم منها له بعد آخر. فاستمرار الحديث عن الضغط على العراق ينطلق من الشعور بخيبة الامل من جراء استمرار صدام حسين في السلطة، وان كان ذهابه لا يشكل خيارا جيداً في نظر حكومات دول الخليج، وخصوصا اذا كان هذا الخيار له ابعاد ديمقراطية. اما المسألة الاخرى التي احتوى عليها البيان الختامي فهي الموقف من ايران. وهنا حاول الحكام الخليجيون التعتيم على المشاكل الداخلية بتوجيه الانظار الى العلاقات مع ايران وتضخيم الخلافات مع طهران. واعتبرت قضية الجزر الثلاث محور الموقف الخليجي الذي وصف بانه يقف بجانب دولة الامارات العربية في خلافها مع الجمهورية الاسلامية. ومع الاشادة بتطوير العلاقات الخليجية ـ الايرانية، فان الموقف تعكره الخلافات المذكورة وتغذيه سلباً الدعاية الاعلامية العراقية والتحريض السياسي الخارجي. ويشير البعض الى الخلاف البريطاني ـ الايراني بسبب موقف طهران من قضية المرتد سلمان رشدي على اساس انه من بين العوامل التي تنعكس على العلاقات الخليجية الايرانية.

اما التوتر الداخلي في منطقة الخليج، سواء على صعيد العلاقات بين العوائل الحاكمة ام بين هذه الحكومات وشعوبها، فقد كان وراء الجمود الذي سيطر على اجواء القمة. وهناك خشية من جانب آخر من ان يؤدي انتخاب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة الاميركية الى زيادة الضغط على دول الخليج لاحترام حقوق الانسان وتحريك المسألة الديمقراطية. ومن المعروف ان الموقف الخليجي الرسمي كان يراهن على فوز جورج بوش في الانتخابات الاخيرة. وهذا لا يعني ان انتخاب كلينتون سيغير الوضع الخليجي رأساً على عقب، ولكن العوائل الحاكمة في مجلس التعاون تخشى من تصاعد المطالبة باجراء تغييرات سياسية داخلية تمشياً مع رياح التغيير التي هبت على العالم خلال السنوات الاخيرة. وما تزال هذه الحكومات تعارض اي تغيير باتجاه السماح بالمشاركة الشعبية وتوسيع ساحة الحريات العامة. وموقفها المعارض لهذه التوجهات تضعفه الخلافات الجانبية التي ما تكاد تنتهي في منطقة خليجية حتى تشتعل مجدداً في منطقة اخرى.. وكما ذكرنا فان الحديث عن التعاون الامني والعسكري بقي في شكل تصريحات فضفاضة تعكس خلافات غير قليلة بين العوائل الحاكمة. وكما اسلفنا فان السلطان قابوس اكثر الحكام استياءاً بعد ان رفض اقتراحه في القمة الماضية بانشاء قوة خليجية قوامها مائة الف رجل ولم تعط اهتماماً كافياً في القمة الاخيرة.

وهكذا تدخل منطقة الخليج العام الجديد بعد انعقاد القمة التي ما كانت لتنعقد لولا التنازل السعودي عن المنطقة التي احتلتها من دولة قطر والمعروفة باسم منطقة الخفوس. وهذا التنازل السعودي سيكون له انعكاسات غير قليلة في المنطقة، حيث ستشجع الدول الاخرى ومن بينها اليمن للاستمرار في الضغط على السعودية للتخلي عن احتلالها اقليم عسير ومدينتي نجران وجيزان. كما انه قلل من الشأن السعودي وخصوصا على صعيد الضغط على الكويت بعد عودة مجلس الامة. اما البحرين فسوف تستمر في الركب السعودي طالما اصرت حكومة آل خليفة في سياسة الانفاق على افراد العائلة بدون حدود برغم تقلص مدخولات الدولة، الامر الذي يضطرها للاعتماد على الدعم المالي السعودي. وهناك قناعة لدى المراقبين الخليجيين بان العام الجديد سوف يشهد مزيداً من التناحر بين العوائل الحاكمة ولربما كانت القمة الثالثة عشرة آخر قمة لدول مجلس التعاون الخليجي.

عيسى آل خليفة ورئيس الوزراء خليفة آل خليفة وولي العهد حمد آل خليفة وعن المسابقات والدورات الرياضية التي يرعاها اطفال آل خليفة (طبعا جميعهم يحملون لقب شيخ وبعضهم لقب سمو والاخر سعادة). اي شخص يتجرأ على الخروج عن هذه المواضيع فعليه توقع زوار الفجر.

مادة ٢٨ (أ): «للافراد حق الاجتماع دون الحاجة لاذن او اخطار سابق، ولا يجوز لاحد من قوات الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة». لا يوجد في البحرين من يصدق ان بامكانه الدعوة لاجتماع عام حول موضوع اجتماعي او اقتصادي او ثقافي او سياسي او علمي دون ان يتيقن من موافقة السلطة التي لن توافق حتى على تمثيل مسرحية في ناد قروي صغير قبل ان يطلع عليها الرقيب المخصص لهذه الاعمال في المجلس الاعلى للشباب والرياضة.

مادة ٣٨: «اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد المجلس الوطني او في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للامير ان يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على ان لا تكون مخالفة للدستور او للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية. ويجب عرض هذه المراسيم على المجلس الوطني خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها، اذا كان المجلس قائما، وفي اول اجتماع للمجلس الجديد في حالة الحل او انتهاء الفصل التشريعي، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي كذلك ما كان لها من قوة القانون ما لم ير المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة او تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر».

مادة ٤٢: «لا يصدر قانون الا اذا اقره المجلس الوطني وصدق عليه الامير». صدق نواب الشعب المنتخبون للمجلس الوطني عام ١٩٧٣ هذه المواد الدستورية ومارسوا حقهم في مناقشة مرسوم بشأن تدابير امن الدولة الذي اصدره الامير في اكتوبر ١٩٧٤ ووقفوا صفا واحدا لمواجهة اخطر خرق لحقوق المواطن الذي سوف يعتقل لثلاث سنوات بامر من وزير الداخلية (وليس القضاء) اذا اعتقد هذا الوزير ان المواطن جاء من الاقوال او الافعال ما يشكل خطرا على امن الدولة. ولن يحق لهذا المواطن ان يستأنف الحكم الذي سيصدر ضده في محكمة الاستئناف العليا المدنية. فما كان من الامير الا ان حل المجلس وتجاهل الدستور وطبق ذات القانون على نواب المجلس الذين من المفترض انهم يشكلون الاساس الثاني (بعد الامير) في اصدار القوانين.

مادة ٦٥: «للامير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه اسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى. واذا حل المجلس اجراء الانتخابات للمجلس الجديد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل. فاذا لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد». حل الامير المجلس في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ ولم تجر الانتخابات لا في اكتوبر من ذلك العام ولا بعد مضي ١٧ عاما. بل ان الامير اعطى مؤخرا الحق لنفسه ان يعين مجلسا صوريا ليحل محل المجلس الدستوري. هذا على الرغم من المادة ١٠٨ التي تنص على «لا يجوز تعطيل اي حكم من احكام هذا الدستور الا اثناء قيام الاحكام العرفية وذلك في الحدود التي يبينها القانون. ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد المجلس الوطني في تلك الاثناء او المساس بحصانة اعضائه». ان العدل والانصاف يقتضيان ان تتوقف العائلة الحاكمة قليلاً وتفكر فيما تفعله.

حذار من بيع الضمائر

ولجت دار السياسة فوجدتها مقفرة الا من اناس يتحركون بلا قلوب ويتعاملون في ما بينهم بلا ضمائر، وجدت الابواب موصدة بوجه الخير وأهله وسبل الصدق والوفاء مقفرة من المرتادين. وحين طال بي التقصي عما يمكن ان يأخذ بيدي الى الصواب، وجدتني عاجزاً عن ادراك سر المهنة، فلم اوفق لمعرفة خفايا النفس البشرية وهي تتحرك بين الآلام والآمال وتعصف بها مشاعر حب الخير ووسوسات الشياطين. ادركت حينها ان البحر عميق والشقة بعيدة، وان ما كنت اتخيله من قوة نفوس البعض في مواجهة اغراءات الدنيا لم يكن سوى سراب بقيعة يحسب الظمآن ماءً حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً.

في بلادي حيث تتعالى خفقات قلوب الامهات بانتظار احبتهن، وحيث ينتظر المخلصون من ابناء الامة بزوغ فجر جديد، يترامى الى اسماعنا ما لا يسرها، ويتجاذب الرائحون والغادون اطراف الحديث حول فصل جديد من قصة الوطن المعذب ملخصه ان هناك من بين ابناء هذا البلد من يسمح لنفسه بان يكون اداة بين الجزار يستعملها ليعتدي على الآخرين، ويقبل ان يلعب دور الوكلاء عن الشعب في صفقة خاسرة منذ البداية. وينتشر بين الناس الهمز واللمز نتيجة الوضع الجديد، وتتعالى الهمسات لتذيع المشاعر وتبث الآهات، فكأنما المقهى الجديد اصبح سبباً للاعلان عن الحزن والكآبة واعادة فتح ملف الاشجان والكوارث السياسية. ومهما حاول البعض ان يكون ايجابيا في نظرته، صدمته الذكريات من جهة، ومأساة الواقع من جهة اخرى، فاذا به يائس من الصفقات الحكومية، ومشكك في نوايا الحاكمين، فهو لم يلمس منهم ما يدعو الى الاطمئنان او الامل، ولم يلمح في تاريخهم ما يبعث على الثقة.

قصة الحكم والمحكومين في بلادنا واحدة من قصص الخيال التي يفضل الكثيرون ان لا يصدقوها نظراً لما تنطوي عليه من استبداد وسلطوي وهيمنة قبلية واستضعاف للشعب. لطالما حاولنا ان نؤمل انفسنا بمستقبل سياسي افضل في ظل استبداد القبيلة الحاكمة، ولكن الايام تأتي بما لا تشتهي النفوس، وتتفتق عبقرية الحاكمين كل يوم عن سجل جديد من الاستبداد والقمع يقتل الامل في النفوس ويقطع على الناس سبل التطلع الى اليوم الابيض في حياة قاتمة تكتسي طوال وقتها حلل السواد وثياب الاسى. ولا يستطيع احد من ابناء شعبنا المظلوم الخلود الى الاحلام هرباً من الواقع، لانه ممنوع من النوم الهانيء الذي ترتع فيه الاحلام ويحلو منه التحليق في عالم الخيال. وانى للقلوب المحترقة والنفوس المتعبة الركون الى النوم والدعة طالما استمرت حالة الاستبداد تمنع كل شيء، حتى التفكير وحتى النوم!

لا اعجب كثيراً من الاعيب السلطة، ولا استغرب من اساليب اللف والدوران في سياساتها. فتاريخ آل خليفة حافل بمثل ذلك، وتعاملها مع حركات المعارضة يحمل الكثير من القصص المزعجة التي تؤكد الطبيعة الاستبدادية للحكم القبلي. فهي غير موجودة بفضل القوة الذاتية التي تمتلكها ولا بدعم شعبي يوفر لها غطاءاً شرعيا امام الرأي العام في الداخل والخارج. بل ان لغة السلاح هي الوسيلة الاولى والاخيرة في منطق تعاملها مع الشعب. ولقد قرأنا وسمعنا عن معاملة الشرفاء الذين تصدوا لاستبداد الحكم الخليفي طيلة العقود التي اعقبت بداية هذا القرن. وعرفت السجون الكثير منهم، كما كانت المنافي ملاجيء لعدد غير قليل من ابناء شعب البحرين الشرفاء. نعرف ذلك كله ونعرف ان قوى الظلم الداعمة لنظام الحكم المستبد في هذه الجزر الخليجية يسوؤها كثيرا ان ينعم مواطنوها بقدر من الحرية والرخاء خوفاً على مصالحها التي يتوهمون لاسباب هم اعرف بها انها سوف تتضرر اذا ما كان للشعب موقعه السياسي في بلاده وشؤونها.

اعجب من تكالب الكثيرين على المال والسلطة، وهم يعلمون انهما فانيان وأعجب من قبول البعض بان يكونوا خدماً للأمير يحركهم كالدمى ويقرر مصائرهم السياسية بدافع من «ابوته» السياسية. ماذا سيجني هؤلاء من القبول بمواقع لا تخدم سوى مصلحة القبيلة الحاكمة؟ وماذا سيقدمون من خدمة في ظل استبداد سلطوي يمنع على من لديه قلب او ضمير ان يعيش حراً خارج القضبان؟ المجلس الخليفي لن يكون باحة من الحرية او منبراً سياسياً خارج قبضة السلطة، وعليه فلن يكون لاعضائه دور في ادارة البلاد تشريعاً، ولن تعطى لهم حرية الكلام والمناقشة طالما كانت مصائرهم بيد رجل واحد يهمه قبل كل شيء مصلحة القبيلة التي ينتمي اليها. وسوف يسجل التاريخ ان من يقف الى جانب الظلم الخليفي سوف يكون مشاركاً السلطة في قمعها وارهابها، ومن يقر الغاء الدستور ويؤيد الحكومة في الغاء ارادة الشعب ومطالب الجماهير، فهو شريك في الجريمة.

ان تعيش دمية في حياتك، بدون حياة او ارادة او دور فذلك شر العيش وأدونه.. ان تعطي قيادك لانسان لا يملك من المنطق سوى البطش بالابرياء ولا يتعامل مع ابناء شعبه الا بالسلاح والسجون والنفي، فذلك اسوأ العاقبة.. اللهم اعنا على أنفسنا وأزل حب الدنيا من قلوبنا واجعلنا للمظلوم عونا ولا تجعلنا للظالم اسناداً وسيفاً..

وداعاً.. عام المصائب

وداعاً لعام الرزايا وداعا ... لقد جئتنا بالرزايا تباعا
واقسمت ان لا تكون الليالي ... سوى نكريات تثير النزاعا
وان لا يكون الحمى غير ساح ... تدك المصائب فيه القلاعا
احقاً اخا الحزن ان الثريا ... بحاليتها فيك غارت شعاعا
وان الحمامة فاضت دموعاً ... وان نداها ابى الانقطاعا
وان الجراح بكت من دماها ... وان سراييفو صارت مشاعا
وان الكرامة اضحت هشيماً ... لان البراءة صارت سباعا
وداس بنو الصرب فوق الضحايا ... وعاثوا فساداً وساءوا طباعا
لان قوى الظلم في كل واد ... تريد لنا ذلة وانصياعا
يسومون شعباً ابياً عذاباً ... ويحرم شعب الاباة الدفاعا
وجيل قضى في العرى والفيافي ... رجال بصومال ماتوا جياعا
على نغمة الحرب دقوا طبولا ... وفي مقديشو أحلوا الصراعا
فيا طاوياً قرصه من تراب ... ويا من بأرض الجراحات جاعا
شموخك ارخى علو الاعادي ... كفاك امتهانا كفاك انخداعا
وقلبي انى له مليبات ... وقد عاش كرباً وكان الشجاعا
يعاني نظاماً جديداً ظلوماً ... وفي كل واد يثير النزاعا
يجاري قوى الشر شرقاً وغرباً ... يكرس ظلماً ويرعى الخداعا
ويقمع من لا يجاري خطاه ... ويقتل من لا يصيخ السماعا
يبيت وفي قلبه هلوسات ... ويخشى الغداة بأن لا يطاعا
فيا عام حزن الورى طاب يوم ... رحلت به هاك منا الوداعا

الأميريلغي الدستور.. البقية

عينوا في المجلس الجديد، هناك من قبل التعيين على مضض بعد ان هدد من قبل رئيس الوزراء شخصياً بالانتقام.

في مثل هذا الوضع لا يستطيع احد اعتبار الصيغة الجديدة للعمل السياسي صفحة جديدة في العلاقة بين الحكومة والشعب الا بالاتجاه السلبي. خصوصاً وان الاعلان الاميري رافقته اعتقالات غير قليلة. كما تراجع الامير عن برنامج الاعفاءات الذي بدأه بقرارين في عيدي الفطر والاضحى بالسماح لـ١٢٠ شخصاً بالرجوع الى البلاد (من بين اكثر من الف بحراني يعيش خارج البلاد منفياً)، فلم يصدر عفواً عن احد بالرغم من وجود قائمة باسماء اشخاص تقدم ذووهم بطلب السماح لهم بالعودة الى البلاد. ويعزو الى سبب ذلك الى ان بعض الذين سمح لهم بالرجوع سابقا بدأ يمارس دورا تثقيفياً في اوساط الشعب لم يعجب الحكومة، ولذلك فقد توقف الامير عن اعفاءاته وطلب ممن تقدموا بطلب السماح لابنائهم بالعودة تكرار الطلب بكتابة رسائل اخرى. كما لم يفرج الامير في عيد جلوسه عن احد من المعتقلين السياسيين سوى ستة اشخاص انتهت فترات سجن خمسة منهم وكانت الحالة الصحية المتدهورة للسادس منهم السبب المباشر للافراج عنه.

وهكذا اعتبر الخطاب الاميري في العيد الوطني الاخير بداية عهد جديد حافل بالتوتر والمواجهة السياسية بين الحكومة والشعب. ويتوقع ان يزداد الوضع سوءاً خلال العام المقبل لسببين: اولهما زيادة المعارضة لقرار الغاء الدستور من قبل حكومة آل خليفة واستمرار حالة الطوارىء تبعاً لذلك، وثانيهما تداعي الوضع الاقتصادي في البلاد وانعكاس ذلك على الحالة المعيشية للمواطنين. وقد بدأ المواطنون برنامج معارضتهم الغاء الدستور واقامة مجلس شورى معين بلافتات كبيرة رفعت في الشوارع العامة صبيحة العيد الوطني مطالبة بالانتخابات واطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء قانون امن الدولة وعودة المنفيين. وقامت المخابرات باعتقال العديد من المواطنين بحجة قيامهم بذلك. وهناك توثب شعبي لمواجهة القمع الخليفي وحمل السلطة على احترام الدستور والتخلي عن قرار الغائه. ومن المتوقع ان تستهدف الحكومة الاشخاص الذين وقعوا على العريضة التاريخية التي رفعت الى الامير في شهر نوفمبر ووقع عليها اكثر من ٣٠٠ شخص من ذوي المواقع الاجتماعية والمهنية البارزة. وبرغم التهديدات التي وجهتها السلطة الى الاشخاص الموقعين على العريضة المطالبة بتطبيق الدستور واقامة مجلس وطني منتخب، فمن المتوقع ان تستمر الشخصيات المذكورة في مطالبتها بالدستور وانهاء حالة الطوارىء في البلاد.

ان البحرين تقف هذه الايام على مفترق طرق خطير، وتواجه البلاد خطر الانزلاق نحو المزيد من الحالة الاستبدادية والديكتاتورية القبلية. وحتى الآن فقد بقي الدستور، برغم تجميد مواده الانتخابية، بارقة امل بعودة الحياة يوماً ما الى حالة تتسم بقدر من الهدوء. اما وقد قررت السلطة الخليفية الغاء الدستور وماينطوي عليه من حقوق بالممارسة السياسية للمواطنين، وقررت انشاء مجلس بديل غير منتخب، فان الوضع لا يبشر بخير الا على مستوى كشف حقيقة الحكم القبلي المتسلط. وهذه المرة لن يوجه اللوم الى ابناء الشعب، بل الى السلطة التي ترفض العمل بالدستور وتصر على ممارسة الاستبداد وتستند الى احكام الطوارئ لقمع الشعب. ونحن واثقون ان الحكومة هذه المرة ستفشل فشلاً ذريعاً بعون الله وبتصميم ابناء الشعب.